



Distr.
GENERAL

CCPR/C/79/Add.9
28 December 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف

بموجب المادة 40 من العهد

تعليقات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

بوروندي

١ - نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التقرير الأولي المقدم من بوروندي (CCPR/C/68/Add.2) في جلساتها ١١٧٨ و ١١٨٣ و ١١٨٢ ، المعقدة في ١٩ و ٢١ و ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣ ، واعتمدت^{*} التعليقات التالية:

الف - مقدمة

٢ - ترحب اللجنة المعنية بحقوق الإنسان باستعداد حكومة الدولة الطرف للتعاون مع اللجنة والدخول في حوار بناء معها بشأن تطبيق العهد في بوروندي ، حسبما ثبت من قيامها بتقديم تقريرها الأولي في الوقت المناسب ، ومن ارسالها وفداً رفيع المستوى لعرض هذا التقرير ولتقديم وثيقة إضافية لامتنان المعلومات التي وردت به . . بيد أن اللجنة لاحظت أن التقرير لا يتوافق مع المبادئ التوجيهية العامة التي وضعتها لإعداد التقارير الأولية . وتشير اللجنة على بوروندي بسبب الوثيقة الأساسية الأولى من التقارير المقدمة بموجب المكوّن الدولي المختلفة لحقوق الإنسان (HRI/CORE/1/Add.16) التي قدمت طبقاً للمبادئ التوجيهية الموحدة المتعلقة بالجزء

• (HRI/1991/1)

* في الجلسة ١٣٠٣ (الدورة السادسة والأربعين) المعقدة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣ .

٢ - وبالنظر إلى أنه لم ترد في التقرير الأولي أو في الوثيقة الإضافية معلومات كافية بشأن التطبيق الفعلي للعهد ، لا سيما المعلومات المتعلقة بالعوامل والمعوقات التي تؤثر على تنفيذ أحكامه ، فقد تعذر على اللجنة أن تستخلص صورة واضحة للحالة الحقيقية لحقوق الإنسان في هذا البلد .

باء - الجوانب الإيجابية

٤ - لاحظت اللجنة أنه حدث مؤخرًا عدة تطورات في بوروندي قد تؤثر تأثيراً إيجابياً على حالة حقوق الإنسان في هذا البلد ، منها الانفتاح تجاه تعدد الأحزاب ، وإصدار دستور جديد ، والتصديق على عدة مكوك دولية لحقوق الإنسان ، وإنشاء مركز لتعزيز حقوق الإنسان ، وموافقة الحكومة على إنشاء رابطات مستقلة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها . ورغم أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا المجال ، فإن اللجنة ترحب بتنفيذ سياسة العودة الطوعية إلى الوطن ، وإعادة التوطين ، وإعادة الانسماج الاجتماعي والمهني للجئين البورونديين .

جيم - العوامل والمعوقات التي تعرقل تطبيق العهد

٥ - لاحظت اللجنة أن الأحداث التي وقعت في هذا البلد في الأعوام ١٩٨٨ و ١٩٩١ و ١٩٩٣ أثرت تأثيراً ملبياً على حالة حقوق الإنسان في بوروندي ككل وأثرت بشكل خطير على الامتثال لأحكام العهد . وعلاوة على ذلك ، فإن الأحكام الدستورية التي تنبع على ضرورة خضوع التمتع بحقوق الإنسان ، في أحوال كثيرة ، لمقتضيات النظام العام قد أعاقة التنفيذ الفعال للعهد . ولاحظت اللجنة أيضاً عدم وجود قوانين لإعمال الأحكام الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان ، والنصر في الموظفين القانونيين ، والعدد الكبير من القضايا المتراكمة أمام المحاكم ، وهذا جمیعه يحول دون توفير حماية فعالة لحقوق الإنسان .

دال - مواطن القلق الرئيسية

٦ - تعرب اللجنة عن قلقها لعدم كفاية التدابير القانونية وغيرها من التدابير بمفهوم عامة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، ولا سيما للقيود الدستورية المختلفة المفروضة على التمتع الفعال بحقوق الإنسان . ومما يشير قلق اللجنة بمفهوم خاصة حالات الإعدام بلا محاكمة والتعذيب المدعمة بالمستندات التي وردت في التقارير التي أعدتها المقرران الخامس للجنة حقوق الإنسان والمعنيان بهذين الموضوعين (E/CN.4/1992/30 و E/CN.4/1992/17) والتي وردت أيضاً في تقارير منظمات غير حكومية مختلفة . وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة أنه لا يجوز بمقتضى العهد الخروج على المادتين ٦ و ٧ بأي وجه مما كانت الظروف . ولاحظت اللجنة أيضاً عدم اتاحة سبل انتصاف فعالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان طبقاً لما هو متوجّح في الفقرة ٣ من المادة ٢ من العهد . كما

أن عدم وجود أحكام قانونية لمنع الاحتجاز بغير وجه حق والافتقار إلى إجراءات الإحضار أمام المحكمة ، يقوضان بشكل خطير حق كل فرد في الحرية وفي الأمان على شخصه حسبما هو منصوص عليه في المادة ٩ من العهد . ومما يشير أيضاً قلق اللجنة بمفهوم خاصة عدم اتساق التشريع والممارسة العملية مع المادتين ١٨ و ١٩ من العهد .

هاء - الاقتراحات والتوصيات

٧ - توصي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ببذل جهود حازمة لجعل القوانين والممارسات الوطنية تتمشى بشكل أوسع مع أحكام العهد ، وبالمنع الفعال لاستخدام القوة المفرطة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، وبضرورة منع الشخاص المنتسبين إلى أقلية تعيش في هذا البلد الحماية الكاملة بما يتافق مع المواد ٢٦ و ٢٧ من العهد . كما توصي أيضاً بإعداد التقرير الدوري الثاني لبوروندي بما يتمشى مع المبادئ التوجيهية العامة التي وضعتها اللجنة وتقديم معلومات شاملة عن التدابير المتخذة ، قانونياً وعملياً ، لإعمال أحكام العهد .
